الشرح

الشرك والتبني **باب** في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحدة والاثنين وما وازنهما فاعلا يجريان علي القياس **العدد من الثلاثة الي التسعة** جار علي خلاف القياس لانه **يونث مع المذكر ويذكر مع المونث** ولو مجازيا مفردا كان العدد **نحو** ثلاثة رجال وتسع نسوة **سبع ليال وثمانية ايام** او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امراة **وكذا العشرة** تونث مع المذكر وتذكر مع المونث **ان لم تركب** بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فانها جرت علي القياس واما مركبة نحو من جاءني الحسنة فله عشر امثالها فحذف مضافا اي عشر حسنات امثالها ولولاهي لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التا مع المذكر نحو اربعة عشر وعشر او في الحديث واتبعه بست من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد واثنين **وما وازنهما فاعل** من الفاظ العدد **كثالث ورابع** الي عشر يجريان **علي القياس** فيذكران مع المذكر ويونثان مع المونث **دايما** مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث او الخامس عشر او السادس والعشرون وفي المونثة واحدة واثنتان والمقالة الرابعة او الخامسة عشر او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الي عشرة اربعة احوال اشار اليها بقوله **فيفرد فاعل** عن الاضافة فيفيد ح الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة **توهمت اياتها** فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع **او يضاف لما اشتق منه** فيفيد ح ان الموصوف به بعض ذلك العدة المعينة لاغير كرابع اربعة اي بعض جماعة بحصة في اربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة البعض الي كله **او يضاف لما دونه**

لما دونه اي تحتة من العدد فيفيد ح معني التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اي جاعل الثلاثة تبعة نفسه اربعة قال تعالي ما يكون من نجوي ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعني الماضي والا جاز تنوينه والنصب به كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد علي واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا او يستثني من اطلاقه ثاني فلا يجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نصب علي ما سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن العرب **باب** في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني وسمي غير متمكن والا اعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن والا منع من الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما لفظية والاخري معنوية او فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعيتين نحو الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخري معنوية وهي افتقاره الي الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث تحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينئذ ينقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **موانع صرف الاسم** وتسمي علة **تسعة** عند الجمهور وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الاخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الي وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الي ما ياخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع المفرد الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتانيث وهو فرع التذكير وتسميته كل منها مانعا وعلة مجاز اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)